العرب
الجمعة 2020/03/13
السنة 42 العدد 11645

وسائل الإعلام الدولية الناطقة بالفارسية كابوس لطهران

وكالات إيرانية تستخدم التكنولوجيا الرقمية للتجسس على الصحافيين ومضايقتهم

تشكل وسائل الإعلام الدولية الناطقة بالفارسية إزعاجا كبيرا للسلطات الإيرانية لعدم قدرتها على وقف التغطية الإخبارية للأحداث التي تريد التكتم عليها داخل إيران، ما جعلها تستخدم كافة السبل لمضايقة الصحافيين وابتزازهم لعرقلة عملهم، وفق ما يؤكد خبراء أممون.

التحريض الإيراني متواصل ضد الإعلام الدولي

طهران - أعرب عدد من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة عن قلقهم إزاء استهداف الصحافيين من قبل النظام الإيراني، وخصوصا الصحافيات اللواتي يتعرضن لانتهاكات جسيمة داخل السجون الإيرانية.

وأكد الخبراء في بيان مشترك أن هناك نمطا من المضايقات الإيرانية على أساس الجنس، حيث تستهدف الصحافيات منذ عام 2009، بما في ذلك نشر شائعات وقصص كاذبة عنهن بغرض التشهير، وعادة ما تتضمن تلك الشائعات محتوى كريها للغاية، إضافة إلى تهديدهن بالعنف الجنسي والقتل وقتل أفراد أسرهن.

ووقّع البيان مقرر الأمم المتحدة المعني بالأوضاع في إيران جواد رحيم، والمقرر المعني بحرية الرأي والتعبير ديفيد كاس، والمقررة المعنية بالقتل خارج نطاق القضاء، والمقرر المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان ميشيل فورست.

> **طهران تطالب لندن بالتعامل مع ما تسميه الأخبار الكاذبة لوسائل الإعلام الناطقة بالفارسية وأن تقوم بإيقافها**

وطالب المقررون الأمميون إيران باتخاذ إجراءات فورية لضمان حماية سلامة الصحافيين وعائلاتهم، واحترام وضمان الحق في الحياة، وكرروا تحذيراتهم السابقة للسلطات الإيرانية لوقف التخويف والمضايقة والتهديدات بما فيها التهديد بالقتل ضد الصحافيين، ووقف الأعمال الانتقامية ضد عائلاتهم في إيران، وهو ما يشكل انتهاكات متعددة لالتزامات إيران الدولية في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

كما أن هذه الممارسات والتهديدات بالقتل خارج البلاد تشير إلى أن إيران مستعدة لاستخدام القوة خارج حدودها الإقليمية، في انتهاك للقانون الدولي.

وتشكل وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية إزعاجا كبيرا للسلطات الإيرانية التي تفرض رقابة مشددة على المعلومات داخل إيران، وتحاول السلطات بشتّى الوسائل تقليص التغطية الإخبارية لأقصى حدّ ممكن، وقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أن سفارة إيران في لندن ستطلب من الوحدة الخاصة لرئيس الوزراء البريطاني التعامل مع وسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسية فيما يتعلق بتغطية أخبار أزمة كورونا في إيران. وفق ما ذكرت قناة "إيران الدولية" على موقعها الإلكتروني الأربعاء.

وقال موسوي، خلال مؤتمر إعلامي افتراضي "إن وسائل إعلام خاصة في المملكة المتحدة، في هذا الموقف الحرج الذي يعاني منه العالم بأسره، بدأت، مع الأسف، في اتخاذ إجراءات مغايرة للواقع، ونشر أخبار وإحصاءات مزيفة، وإضعاف معنويات المواطنين في إيران".

وأشار إلى تشكيل وحدة خاصة لمواجهة الأخبار الكاذبة في مكتب رئيس الوزراء البريطاني، مضيفا أن "الحكومة البريطانية التي تقوم الآن بهذه المهمة الجيدة، نأمل أن تتعامل مع الأخبار الكاذبة التي تروّج لها وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية في بريطانيا، وأن تقوم بإيقافها".

جاء ذلك على خلفية نشر، قناة "إيران إنترناشيونال" الأرقام الحقيقية لضحايا فايروس كورونا، نقلاً عن مصادرها من داخل إيران، في حين قال بعض البرلمانيين الإيرانيين إن العدد الحقيقي لضحايا كورونا في البلاد أضعاف الأرقام الرسمية التي تعلنها وزارة الصحة.

وأشار الخبراء في بيانهم الذي صدر الأربعاء، إلى أن الصحافيين العاملين في عدد من وسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسية خارج إيران، يواجهون التهديدات والتحقيقات الجنائية والمراقبة غير القانونية وتجميد الأصول والتشهير والمضايقة من قبل السلطات الإيرانية، إلى جانب استهداف العديد منهم بسبب التحدث علانية بشأن المضايقات التي يواجهونها وسعيهم للحصول على الحماية من الأمم المتحدة.

وأشار البيان إلى أن عائلات الصحافيين المقيمة في إيران واجهت مضايقات وتخويفا من قبل السلطات الإيرانية، ففي بعض الحالات حُرم أفراد هذه الأسر من حريّتهم واحتجزوا في ظروف مهينة.

وجدد خبراء الأمم المتحدة دعوتهم النظام الإيراني إلى وقف التخويف والمضايقة والتهديدات، بما في ذلك التهديدات بالقتل، ضد صحافيي "بي. بي.سي" وصحافيين آخرين يعملون خارج إيران لصالح وسائل إعلام إخبارية ناطقة باللغة الفارسية، فضلا عن أعمال انتقامية ضد أفراد أسرهم في إيران، وهو ما قد يشكّل انتهاكات متعددة لالتزامات إيران الدولية بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

وحث بيان الخبراء جميع الدول التي يقيم فيها هؤلاء الصحافيون، مثل المملكة المتحدة، إلى اتخاذ إجراءات فورية في تنفيذ الضمانات لحماية سلامة الصحافيين وعائلاتهم.

وإضافة إلى ملاحقة وسائل الإعلام، تفرض السلطات الإيرانية قيودا مشددة على الإنترنت، حيث نشرت منظمة مراسلون بلا حدود، المدافعة عن حرية الصحافة والإعلام، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الرقابة السيبرانية، تقريرًا عن حالة الرقابة والتهديدات السيبرانية، معتبرةً النظام الإيراني واحدًا من أسوأ القمعيين السيبرانيين.

وأشار التقرير الذي نشرته المنظمة، الأربعاء، إلى الشركات والوكالات الحكومية التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية للتجسس على الصحافيين ومضايقتهم، وبالتالي تعريض قدرة المواطنين على تلقي الأخبار والمعلومات للخطر.

وفي القائمة التي تتضمن 20 مؤسسة تعتبر الأسوأ في عام 2020، تم إدراج مجلس الفضاء الإلكتروني في إيران من بين هذه المؤسسات.

ويتعامل التقرير مع مجلس الفضاء الإلكتروني، بوصفه كيانًا حكوميًا يتكون من شخصيات سياسية وعسكرية، قام بشكل انتقائي بتقييد الوصول إلى الإنترنت.

ومن الأمور الأخرى التي أشار إليها التقرير بشأن القمع السيبراني في إيران، تم التطرق إلى إغلاق المواقع الإلكترونية، وأنظمة التشغيل، وتطبيقات المراسلة مثل تلغرام وسيغنال وواتس آب وفيسبوك وتويتر.

وقد حددت منظمة مراسلون بلا حدود، مجلس الفضاء الإلكتروني بأنه مهندس "الإنترنت الحلال" في إيران، والذي يحاول إطلاق شبكة الإنترنت الوطنية وقطع الشبكة العالمية.

وجاء في التقرير أن المجلس "قطع"، بشكل متزايد، الإنترنت لاحتواء وقمع موجة من الاحتجاجات في الشوارع، وتقييد نقل وتوزيع المعلومات المستقلة التي تسمى "المضادة للثورة" أو "المدمرة".

وتناول التقرير أيضًا عددًا من البلدان الأخرى، من بينها روسيا والهند والصين والجزائر والمكسيك وفنزويلا.

نقابة الصحافيين التونسيين تطالب بسحب مشروع قانون زجر الاعتداءات على رجال الأمن

تونس - أعاد ممثلون عن منظمات وطنية تونسية فتح ملف مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح، وتأثيره على حرية الصحافة والإعلام في البلاد، مطالبين بسحبه.

ودعا ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة التونسيين إلى سحب هذا المشروع أو مراجعته جذريا بما يكفل حماية القوات الأمنية اجتماعيا واقتصاديا ومعنويا دون المساس بالحقوق والحريات العامة والخاصة، وذلك خلال جلسات استماع لهم عقدتها الأربعاء لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب.

وأكد الممثلون أنه لا اختلاف حول ضرورة توفير كافة ظروف العمل الملائمة للقوات الحاملة للسلاح خاصة في مواجهتها لخطر الإرهاب والجريمة المنظمة، مع ضمان حياة كريمة لهم ولعائلاتهم وذويهم في حال التعرض إلى أضرار أو إصابات.

المطالبة بالحريات لا تلغي حماية رجال الأمن

وتثير بعض بنود مشروع القانون الجدل بسبب ما تتضمنه من مصطلحات فضفاضة وفق ما يقول صحافيون، فعلى سبيل المثال يفرض الفصل السابع من القانون الحصول على ترخيص مسبق من أجل التصوير أو حمل أدوات تصوير أو الأجهزة الهاتفيّة أو آلات التسجيل أو أيّ تجهيزات استقبال إذاعي وتلفزيوني في "مواقع العمليات الأمنية"، ولكن دون أيّ تعريف دقيق لما يمكن اعتباره عمليات أمنية تستوجب السريّة مما يسحب المفهوم على عمليات تفريق المظاهرات أو حتّى تأمينها وعمليات التتبّع والمراقبة التي لا يمكن أصلا العلم بحدوثها لسريّتها وغيرها من العمليات التي يعد منع تصويرها دون ترخيص حقا بديهيّا.

وأضاف صحافيون أن إخضاع التصوير إلى ترخيص يمتد إلى حد العربات التابعة للوحدات الأمنيّة دون تحديد ليشمل المفهوم العربات المدنيّة التي تخلو من أيّ إشارة ظاهرة مما يجعل من مجرّد حمل آلة تصوير في أيّ مكان جريمة موجبة للعقوبة.

وعبّر وفد النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين عن رفضه "المبدئي" لأيّ مبادرة أو محاولة "للمس من جوهر حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة"، مهما كانت المبررات.

وأفاد ناجي البغوري نقيب الصحافيين التونسيين، خلال الجلسة أنه من الضروري توفير كل الإمكانيات لهذه القوات وكذلك الإحاطة الاقتصادية والاجتماعية، لكن من المرفوض مقايضة الشعب التونسي بالأمن مقابل الحرية.

وشدد البغوري على أنه يريد دولة تحمي أمن مواطنيها ولكن تحمي الحريات كذلك.

وبيّن أن مشروع هذا القانون فاشيّ ويؤسس لعودة الدولة البوليسية المستبدة كما أنه يمهد للانقلاب على المسار الديمقراطي.

وأضاف أن نقابة الصحافيين ترفضه جملة وتفصيلا وتطالب بسحبه فورا، واعتبر أن هذا القانون جاء للانتقام من الشعب التونسي الذي قام بالثورة وحرمانه من العديد من الحريات، على غرار حرية الصحافة وحرية التظاهر.

وأشار إلى أنّ هذا القانون يمنح حريات مطلقة للقوات الحاملة للسلاح ويمكّنها من الإفلات من العقاب كما أنه غير دستوري.

كما أكدت النقابة، أن مشروع القانون المشار إليه "يتعارض كليّا مع جوهر دستور 2014 وكذلك مع كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة وحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية".

وشدد ممثلو المنظمات الوطنية التونسية في المقابل، على أن الحماية المطلوبة للقوات الحاملة للسلاح لا يجب أن تكون ذريعة للتضييق أو المس بالحقوق والحريات العامة والفردية المكفولة بالدستور وبالمواثيق والمعاهدات الدولية.

من جانبهم عبّر أعضاء لجنة التشريع العام عن تبنيهم لموقف الصحافيين التونسيين، في التصدي لكل محاولات التعدي على حرية التعبير أو العودة إلى الوراء.

الإخوان يشنون حملة ضد الصحافيين في تعز

تعز (اليمن) - تعرض عدد من الصحافيين والناشطين اليمنيين في مدينة تعز الخاضعة لسيطرة حزب الإصلاح الإخواني، للتهديد والاختطاف، في إطار حملة ضد الصحافيين المناوئين لسلطة الأمر الواقع في تعز.

وتم اختطاف الصحافييْن جميل الشجاع وجميل الصامت بعد اقتحام ميليشيات الإصلاح لإحدى قرى تعز وإطلاق النار بكثافة، وإيداع أحدهما سجن الشرطة العسكرية، والآخر سجن الأمن السياسي، من دون مسوّغ قانوني، ومن دون استدعاء من النيابة، بل اكتفى الخاطفون بتبرير ذلك بوجود أوامر عليا.

وجاءت حادثة الاختطاف غير القانونية بحق الصحافييْن بعد ساعات قليلة من المؤتمر الصحافي للأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ما أثار حالة من السخط لدى الناشطين والحقوقيين، الذين اعتبروا الاختطاف محاولة لإسكات الأصوات المعارضة لسياسية سلطة الأمر الواقع في تعز، والتضييق على الحقوق والحريات وتكميم الأفواه ومصادرة حق الرأي والتعبير، كما أنها تأتي في سياق تسخير مؤسسات الدولة لخدمة جماعة معينة وأجندتها.

وقد ضاعف حزب الإصلاح من حملات القمع والاستهداف ضد الصحافيين والناشطين بعد نجاحه في إحكام قبضته وسيطرته شبه المطلقة على المؤسسة العسكرية والأمنية بتعز، حيث قام الحزب الذي يسيطر على المحافظة بطرد عدد من الصحافيين المنتمين لأحزاب ومحافظات أخرى. وقامت السلطات الأمنية الخاضعة لسيطرة حزب الإصلاح بتعز بإخطار إدارة الفندق الذي يقيم فيه الصحافي يحيى البعيثي بضرورة مغادرته لتعز بذريعة الإجراءات الأمنية التي تلاحق ما يسميها إعلام الإخوان بالخلايا النائمة، كما شنت هذه السلطات حملة مداهمات ليلية لعدد من فنادق المدينة للتأكد من هويات النازلين.

> **حزب الإصلاح الذي يسيطر على تعز قام بطرد عدد من الصحافيين المنتمين لأحزاب ومحافظات أخرى، واختطاف آخرين**

وسبق للصحافي يحيى البعيثي أن تعرض للاعتقال مع صحافييْن آخرين هما محفوظ البعيثي ومنير طلال من قبل القوات الأمنية بتعز من داخل أحد فنادق المدينة في أغسطس الماضي بتهمة العمل ضمن الطاقم الإعلامي لجبهة الساحل الغربي.

كما تعرض الصحافي مرزوق ياسين مطلع الشهر الماضي للتهديد بالسجن والإخفاء من قبل عناصر جهاز الاستخبارات العسكرية في تعز الذين اتهموه بالانتماء للتنظيم الناصري.

وأكد مرزوق بأن عناصر الاستخبارات العسكرية قاموا باختطافه واحتجازه داخل سيارة، مضيفا بأن عناصر الاستخبارات أجبروه على توقيع ورقة يلتزم فيها بعدم قيامه بنشر التصوير الذي التقطه لشجار حدث بين جنود في أحد شوارع المدينة.